جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم عـلوم القرآن والتربية الاسلامية

المحاضرة : التاسعة

المرحلة : دكتوراه

اسم المادة : اسانيد وعلـل

عنوان المحاضرة : المسكوت عـنـه عند الامام ابو داود "رحمه الله"

اسم التدريسي : أ . د عدي جاسم حمادة الجبوري

المسكوت عـنـه عند الامام ابو داود "رحمه الله"

احتج العلماء بما سكت عنه أبو داود السجستاني في كتابه السنن ، حيث يقول التهانوي في كتابه إعلاء السنن: إنَّ سكوت أبي داود على الحديث يشعر بأنَّ الحديث صالح للاحتجاج وأنه من قبيل الحسن .

مما دفعني لدراسة هذه القاعدة بالرغم من أنها ليست مما انفرد به الإمام التهانوي، فقد جاء تدريب الراوي النص الآتي: ومن مظانه . أي الحسن . سنن أبي داود، فقد جاء عنه أنه يذكر فيه الصحيح وما يشابهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينه، وما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح .

ومن أمثلة ما ذكره التهانوي في احتجاجه بما سكت عنه أبو داود، قوله في الحديث الذي رواه أبو داود من طريق ثوبان عن النبي : لكل سهو سجدتان بعدما يسلمُ ، قال التهانوي: رواه أبو داود ولم يضعفه فهو حديث حسن .

وكقوله في الحديث الذي أخرجه أبو داود بسنده : من طريق طلحة بن مُصَرِّف، عن أبيه، عن جده، قال: دخلتُ . يعني: على النبي . وهو يتوضأ والماء يسيلُ من وجهه ولحيته على صدره، فرأيته يفصل بينهما بالمضمضة والاستنشاق ، قال التهانوي: رواه أبو داود وسكت عنه هو والمنذري فهو صالح للاحتجاج عندهما.

وفي موضع آخر يذكر التهانوي حديثاً رواه أبو داود وسكت عنه من طريق مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً: {الجهاد ماض مع البر والفاجر، قال التهانوي: مكحول لم يسمع من أبي هريرة ولكن سكوت أبي داود عنه يشعر بصلاحيته للاحتجاج فلعله عرف الواسطة بينهما ثقة .

ومثال آخر لحديث رواه أبو داود من طريق عليّ بن شَيْبان، قال: {قدمنا على رسول الله المدينة فكان يؤخّر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية ، قال التهانوي: وحديث ابن شَيْبان فيه محمد بن يزيد اليَمَامي مجهول ولكن الحديث لم يضعفه أبو داود فهو حسن عنده .

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي تبين استشهاد التهانوي بما سكت عنه أبو داود في سننه .

أقوال العلماء في سكوت أبي داود عن الحديث:

تكاد تتفق الأقوال أنَّ ما سكت عنه أبو داود لا يعد من قبيل الصحيح أو الحسن لما أخرج في سننه ، من الرجال الضعاف كما سنبينه لاحقاً من خلال أقوال العلماء، فقول أبي داود في رسالته إلى أهل مكة: وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، لا يعني بالضرورة أنه تصحيح أو تحسين؛ فإن أبا داود نفسه يقول في ذات الرسالة: وربما كان في الحديث ما لم يثبت صحة الحديث منه أنه كان يخفى ذلك عليَّ فربما تركتُ الحديث إذا لم أفقه وربما كتبته إذا لم أقف عليه وربما أتوقفُ عن مثل هذه لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا .

وفيما يأتي أقوال جهابذة العلماء في هذه المسألة:

١- قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة الإمام أبي داود بعد أنْ نقل النص السابق من كلامه، فقال: }فقد وَفَّى رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده وبيّن ما ضَعْفه شديد ووهنه غير محتمل، وكاسر (أي غض طرفه) عما ضَعْفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته والحالة هذه عن الحديث أنْ يكون حسناً عنده، ولاسيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء...

فكتاب أبي داود أعلا ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ، ثم ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً يعضد إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضُعِّفَ إسناده لنقص حِفْظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً، ثم يليه ما كان بيّن الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً، وقد يسكتُ عنه بحسب شهرته ونكارته، والله أعلم .

٢- وعلق الحافظ ابن حجر رحمه الله على كلام أبي داود }وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالحٌ فقال ابن حجر: }ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عنه أبو داود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها.

٣- قال الحافظ البقاعي: ... ليس بمُسلَّم أنَّ كل ما سكت عليه أبو داود يكون حسناً بل هو وهم أتى من جهة أنَّ أبا داود يريد بقوله صالح الصلاحية الاصطلاحية ومن فهم أنَّ أصح في قوله: وبعضها أصح من بعض تقتضي اشتراكاً في الصحة وكذا قوله إنه يذكر في كل باب أصح ما عرف فيه .

٤- قال الحافظ ابن كثير في }اختصار علوم الحديثَ بعد أن ذكر قول أبي داود وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح: }ويروى عنه أنه قال: وما سكت عنه فهو حسن أ.هـ. والظاهر أنَّ هذه الرواية شاذة ضعيفة والرواية الصحيحة: فهو صالح كما جاءت في رسالته ونقلها عنه الجم الغفير من الحفاظ الجهابذة كابن الصلاح والنووي في تقريبه والعراقي وغيرهم، ولم يذكروا سواها .

٥- ومن العلماء المعاصرين فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله فقد أشار إلى هذه المسألة عند تحقيقه لحديث ذكره الحاكم في المستدرك (٢٩٥/١) فقال: فإنَّ أبا داود كثيراً ما يسكت على ما هو بين الضعف كما هو مذكور في المصطلح .

ترجيح عدم الاحتجاج بسكوت أبي داود:

ومن خلال سبر ودراسة أقوال العلماء في هذه المسألة تبين لي أنَّ سكوت أبي داود لا يعد تصحيحاً أو تحسيناً للحديث، لأنه يحجم عن التعليق على الحديث لأسباب عديدة: منها لوضوح صحة الحديث عند العلماء وإخراج الشيخين له، ومنها لاشتهار ضعفه، ومنها لورود ذكره وبيان ضعفه في مكان آخر من سننه ، فكل هذه الأسباب وغيرها تبين أن سكوته ليس بقاعدة مطردة في التصحيح والتحسين يمكن الاعتماد عليها كلما أحجم عن التعليق على الأحاديث.

وقد ذهب إلى ما قلناه غير واحد من العلماء وفيما يأتي ذكر بعض هذه الأقوال:

١- قال الحافظ ابن حجر: ...ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنَّه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء ويسكت عنها مثل صالح مولى التوأمة وعبد الله بن محمد بن العقيل وسلمة بن الفضل ودلهم ابن صالح وغيرهم، فلا ينبغي للناقد أنْ يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث

متابع فيعتضد به أو هو غريب فيتوقف فيه ؟ لاسيما إنْ كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه فإنه ينحط إلى قبيل المنكر. وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه وصدقة الدقيقي وعثمان بن واقد العمري ، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني ، وابن جناب الكلبي ، وسليمان بن أرقم ، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، وأمثالهم من المتروكين.

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالعنعنة والأسانيد التي فيها من أبهمت أسماؤهم فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود، لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايتهم: كأبي الحُوَيْرث ويحيى بن العلاء ، وغيرهما. وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر فإن رواية أبي الحسن ابن العبد : عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي ، وإن كانت روايته أشهر.

ومن أمثلة ذلك ما رواه من طريق الحارث بن وجيه عن مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث : إنَّ تحت كل شعرة جنابة...الحديثَ ، فإنه تكلم عليه في بعض الروايات فقال: هذا حديث ضعيف والحارث حديثه منكر وفي بعضها اقتصر على بعض هذا الكلام وفي بعضها لم يتكلم فيه وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن ويسكت عنه فيها.

ومن أمثلته ما رواه في السنن من طريق محمد بن ثابت العبدي ، عن نافع قال: انطلقت مع ابن عمر رضي الله عنهما في حاجة إلى ابن عباس رضي الله عنهما فذكر الحديث الذي سلم على النبي فلم يرد عليه حتى تيمم ثم رد السلام وقال: إنه لم يمنعني أن أرد السلام عليك إلا أني لم أكن على طهر. لم يتكلم عليه في السنن، ولما ذكره في كتاب التفرد قال: لم يتابع أحد محمد بن ثابت هذا ثم حكى عن أحمد بن حنبل أنه قال: وهو حديث منكر.

وأما الأحاديث التي في إسنادها انقطاع أو إبهام ففي الكتاب من ذلك أحاديث كثيرة، منها: وهو ثالث حديث في كتابه ما رواه من طريق أبي التياح ، قال: حدثني شيخ، قال: لما قدم

ابن عباس البصرة كان يحدث عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه فذكر الحديث: إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله . لم يتكلم في جميع الروايات وفيه هذا الشيخ المبهم.

إلى غير ذلك من الأحاديث التي يمنع من الاحتجاج بها ما فيها من العلل.

فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة. والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك فكيف يقلده فيه ؟ وهذا جميعه إن حملنا قوله: وما لم أقل فيه شيئاً فهو صالح، على أن مراده صالح للحجة وهو الظاهر. وإن حملنا على ما هو أعم من ذلك وهو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتابعة فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف. ويحتاج إلى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة هل فيها أفراد أم لا إن وجد فيها أفراد تعين الحمل على الأول وإلا حمل على الثاني.

وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقاً وقد نبه على ذلك الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله تعالى فقال: في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها فلا بد من تأويل كلامه. ثم قال: والحق أن ما وجدناه في سننه ما لم يبينه ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد فهو حسن، وإن نص على ضعفه من يعتمد أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له حكم بضعفه ولا يلتفت إلى سكوت أبي داود.

قلت(أي ابن حجر): وهذا هو التحقيق لكنه خالف ذلك في مواضع من شرح المهذب وغيره من تصانيفه فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها فلا يغتر بذلك، والله أعلم .

٢- قال العلامة الكوثري رحمه الله تعالى: إنَّ الذي قاله الإمام أبي داود في وصف تأليفه لكتاب السنن: وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، فقوله صالح يحتمل أن يكون صالحاً للاحتجاج به ويحتمل أن يكون للاعتبار به، ثم قال بعد ذلك: وادعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبي داود ما لم يقله .

٣- قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في انتقاده لما سلكه التهانوي في الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود فقال: }فإطلاق شيخنا المؤلف حفظه الله أنه صالح للاحتجاج به ليس على ما ينبغي .

أحاديث سكت عنها أبو داود في سننه وهي ضعيفة:

١- حديث : أيما امرأة زَوَّجها وليَّان فهي للأول منهما، وأيما رجل باع بيعاً من رجلين فهو للأول منهما .

أخرجه أبو داود في كتاب النكاح من }سننهِ{ برقم(٢٢٠٨) عن مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا هشام، وحدثنا محمد بن كثير، قال: أخبرنا همام(ح) وحدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حمّاد المعني، عن قتادة، عن الحسن، عن سَمُرة، عن النبي .

وهذا الحديث إسناده ضعيف، فإنَّ الحسن وهو البصري لم يسمع كل حديث سَمُرة سوى حديث العقيقة. والحسن وهو ابن أبي الحسن البصري معروف بالتدليس، وعنعنته عن الصحابي قادحة .

وقد أخرج الحديث إضافة لأبي داود كل من: ابن أبي شيبة في }مصنفهِ{ (١٣٩/٤)، وأحمد في مسنده (٨/٥)، والدارمي في سننه (٢١٩٣) وابن ماجة في سننه (٢١٩٠)، والترمذي في جامعه (١١١٠)، والنسائي في سننه الكبرى (٦٢٧٩)، والطبراني في معجمه الكبير(٦٨٤٢) .

النتيجة المستخلصة:

ومما سبق يتبين أنَّ الرأي القائل بعدم الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود هو الرأي الراجح، وأنَّ ما ذهب إليه التهانوي من اعتبار سكوت أبي داود هو رأي مرجوح .